



رسالة دولة الكويت إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في ضوء تقديم الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2019 حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

حققت دولة الكويت الأهداف الإنمائية للألفية قبل اعتماد أهداف التنمية المستدامة، وأحرزت نجاحات ملموسة للقضاء على الفقر والجوع وتوفير التعليم الشامل وسد الفجوة بين الجنسين في التعليم ومجالات الحياة الأخرى. كما وقّرت رعاية صحية شاملة وحققت انجازا ملحوظا في المؤشرات الصحية متضمنة انخفاض وفيات الرضع والأطفال والأمهات، وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي على نطاق واسع؛ بالإضافة إلى تحقيق خطوات هامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على البيئة والحفاظ على التزام ثابت تجاه الشراكة العالمية والتضامن الدولي.

تبنت دولة الكويت رسميا أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2015، واتخذت قرارا بتضمين الأهداف في الخطة الإنمائية الأولى لرؤية الكويت 2035، لتكون الأهداف من ضمن الإطار المؤسسي الإنمائي الوطني والخطط والميزانيات والهيكلية الإدارية الوطنية. وأشركت في سبيل ذلك الجهات الحكومية وأصحاب الشأن من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرها على مستوى السياسات والمؤسسات، وتخصيص الموارد لتحقيق قاعدة عريضة من الدعم لهذه الأهداف.

ولقد شكّل إنشاء اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة والمرصد الوطني للتنمية المستدامة جزءا هاما من العمل المؤسسي المتكامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة باعتباره مهمة وطنية وتشاركية. ففي هذا الإطار المؤسسي، قامت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالشراكة مع الإدارة المركزية للإحصاء بتنظيم 13 ورشة عمل وطنية استهدفت أكثر من 66 جهة حكومية وغير حكومية وقطاع خاص، متبحة الفرصة لمناقشة وتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة ضمن السياق الوطني، والتواصل مع مختلف الجهات المعنية فيما يتعلق بأدوارهم في تحقيق الأهداف. كما تم تضمين الأهداف والغايات ضمن خطة التنمية الوطنية 2015-2020.

عملت حكومة دولة الكويت جاهدة على نشر الوعي على المستوى الوطني حول النطاق التحولي لأهداف التنمية المستدامة والغرض النبيل الذي تتوخاه والمتمثل بشعار "لن يتخلف احد عن الركب". وسعت الى وضع المسارات الاستراتيجية للتغلب على التحديات، بما في ذلك تعزيز دور القطاع الخاص، والحد من هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد، وتحقيق توازن الميزانية العامة، وخلق الظروف الملائمة لتنشيط الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين البنية التحتية. ولقد نفذت دولة الكويت مشاريع تنموية استراتيجية تحقق أهداف وغايات التنمية المستدامة.

ولقد تم تحقيق العديد من الإنجازات ضمن العديد من أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك الأهداف الستة ذات الأولوية في استعراض هذا العام. وحول المحور الرئيسي لإستعراض هذا العام المتمثل في "تمكين الناس وضمان الشمولية والمساواة" فقد اعتمدت الكويت على مر السنين العديد من ركائز السياسة الاجتماعية المتكاملة ونفذت برامج شاملة للحماية الاجتماعية، مما أدى إلى رفع مستوى المعيشة، وضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة للشرب والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم والنقل وغيرها من المرافق لجميع السكان.

وقامت بصياغة برامج لتنمية القدرات لضمان تمكين الفئات المتعثره وحصولها على الوسائل التي تعتمد بها على نفسها وان تكون ذات إنتاجية اقتصادية.

إن أهم الرسائل التي تؤكد الكويت عليها هي التزامها بتنمية رأس المال البشري الشاملة للجميع والقائمة على الحقوق وتكافؤ الفرص والكرامة والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما تؤكد الكويت على التزامها أيضاً بالسلام والكرامة الإنسانية على المستوى الإقليمي والعالمي و التزامها بالشراكة العالمية والتضامن الدولي. وفي هذا الإطار، أنشأت الكويت عام 1961 صندوق التنمية الاقتصادية العربية والذي يمثل المؤسسة الكويتية الرئيسية للمساعدات التنموية الرسمية. وقد بلغت مساهمات هذا الصندوق منذ تأسيسه حتى اليوم ما يفوق 19 مليار دولار أمريكي، قدمت على شكل تبرعات ومنح استقادات منها أكثر من 106 دول حول العالم. والجدير بالذكر أن مساهمة دولة الكويت الإنمائية الرسمية ارتفعت بين عامي 2012 و2017، لتحافظ الكويت على مستوى تمويل يتجاوز 2 في المائة من الناتج المحلي في وقت كانت فيه الإيرادات تتضاءل إلى حد ما بسبب انخفاض أسعار النفط.

أما بالنسبة لإصدار تقرير الاستعراض الوطني الطوعي حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2019، فقد نظمت حكومة الكويت منذ وقت مبكر وكذلك خلال مراحل صياغة التقرير، سلسلة من ورش العمل والندوات الوطنية مع مجموعة متنوعة من الجهات المعنية بما في ذلك الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الأكاديمية والقطاع الخاص والشركاء من منظمات الأمم المتحدة. فكانت هذه الندوات بمثابة منتديات مفتوحة لجميع المشاركين للمشاركة الفاعلة في الأعمال التحضيرية ومناقشة وتوفير المعلومات و البيانات المطلوبة واشراكهم في المراجعة والتعديلات وصولاً للصيغة النهائية للتقرير.

يقدم الاستعراض الوطني الطوعي لدولة الكويت لعام 2019 دليلاً هاماً على هذه الرسالة كما يشهد على تصميم قيادة البلاد، وعلى إطار السياسات الاستراتيجية والمؤسسي وكذلك المسار التشاركي الذي تنتهجه الحكومة على المدى القصير والمتوسط والبعيد لتحقيق أعلى مكاسب التنمية البشرية المستدامة للجميع، بهدف تحقيق رؤية الكويت 2035 وغايات وأهداف أجندة 2030.